Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

محجوب والمحاماة:

ومنذ وقت مبكر كان المحجوب يرغب في التخلي عن القضاء، وقد قيده عن العمل العام، والانتساب الى سلك المحاماة اذ هو ارحب بامثاله من الطموحين ويمهد لهم مجال العمل العام. غير ان السلطات كانت ترد رغبته بشتى الحجج. وكان منها ان السوابق البريطانية تسد باب المحاماة امام القضاة الى اجل، ومنها ان عمله القضائي مرغوب فيه، وان الحكومة تكفلت بتعليمه في مدرسة الحقوق ومن حقها عليه ان تستفيد منه. وسبب ثالث يخطر ببالنا ولكن لا يصرح به المسئولون وهو تقييده بالوظيفة حتى لا ينحرف للسياسة وخلق المتاعب. ثم هناك الاهم وهو الخوف من فتح مجال المحاماة امام القضاة السودانيين مما يسرع بتحولهم من القضاء الى المحاماة ويترك فراغا في القضائية.

وهناك مساجلات طريفة بينه وبين سكرتير القضاء حول حدود العمل الوطني ـ والعمل الوظيفي واين يجتمعان بغير ضرر واين يتعارضان ويفضيان الى الضرر. وقد ترك المحجوب لنفسه تقدير الحد بينهما بحيث يستقيل من تلقاء نفسه اذا احس ان عمله الوطني يتعارض مع عمله في القضاء، في حين ذهبت سلطات القضاء إلى ان تقدير الحدود بين طبيعة العمل القضائي وما عداه ينبغي ان يترك لرؤساء المحجوب لا إليه. وهناك قضية اخرى اتصلت بمسيرة المحجوب، وهي موضع المحامي السوداني في المجتمع وفي المحاكم. وقد رأيت في ملفه كيف اخذ المسئولون هذا الامر ونظروا فيه. وانه لملف بالغ الاهمية في تاريخ المحاماة في السودان، وقد يحفل به مؤرخ المستقبل اكثر مما نحفل به الآن. ان فيه تقويما طيبا لحال المحاماة في السودان ووضعها ازاء القضاء ووضع المحامين الاجانب وما يؤدونه واثر دخول السودانيين في هذا المجال على هؤلاء وعلى عملهم وعلى المهنة نفسها، وهل يحتاج السودان الى المحامي الوطني، وهل العدد المتوفر يكفي، وهل يجوز لقاض ان يستقيل وأن يصير لتوه محاميا. كل ذلك درس وقيم. وكان الانجليز على ما جبلوا في